الأمم المتحدة

E/C.19/2010/14

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
5 February 2010
Arabic
Original: English

المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية
الدورة التاسعة
نيويورك، ١٩-٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

مناقشة الموضوع الخاص للسنة: ”الشعوب الأصلية: التنمية في ظل الثقافة والهوية؛ المادتان ٣ و ٣٢ من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية“

تقرير اجتماع فريق الخبراء الدولي

موجز

يعرض هذا التقرير لمحة عامة للمسائل التي نوقشت في اجتماع فريق الخبراء الدولي بشأن موضوع الشعوب الأصلية: التنمية في ظل الثقافة والهوية؛ المادتان ٣ و ٣٢ من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، المعقود في الفترة من ١٢ إلى ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. ويركز هذا التقرير على الاستنتاجات التي خلص إليها اجتماع فريق الخبراء والتوصيات التي رفعها إلى المنتدى الدائم.

* E/C.19/2010/1.

260210 240210 10-23041 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

أولا – مقدمة

١ – أوصى المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، في دورته الثامنة المعقودة في أيار/مايو ٢٠٠٩، بأن يأذن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعقد اجتماع لفريق خبراء دولي لمدة ثلاثة أيام بشأن موضوع ”الشعوب الأصلية: التنمية في ظل الثقافة والهوية؛ المادتان ٣ و ٣٢ من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية“، وطلب تقديم تقرير عن نتائج الاجتماع إلى المنتدى الدائم في دورته التاسعة. وفي دورته العادية المعقودة في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩ (المقرر ٢٥٣/٢٠٠٩)، قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يأذن بعقد اجتماع فريق الخبراء، وطلب تقديم تقرير عن نتائج الاجتماع إلى المنتدى الدائم في دورته التاسعة المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠١٠. وقد تولت أمانة المنتدى الدائم تنظيم حلقة العمل.

ثانيا – تنظيم الأعمال

ألف – الحضور

٢ – حضر الاجتماع أعضاء المنتدى الدائم التالية أسماؤهم: فيكتوريا تاولي – كوربوز، وكارلوس ماماني كوندوري، وتونيا غونيلا فريشنر، وبافل سوليانديزغا.

٣ – وشارك الخبراء المدعون التالية أسماؤهم في الاجتماع: كانيينكا سينا (أفريقيا)، وجيلانا بورسانغر (المنطقة القطبية)، وميرنا كاننغهام (أمريكا الوسطى والجنوبية والبحر الكاريبي)، وأنا نايكانشينا (أوروبا الشرقية والاتحاد الروسي وآسيا الوسطى ومنطقة جنوب جبال القوقاز)، وجون بامبا (آسيا)، وجانيت س. أرمسترونغ (أمريكا الشمالية). ولم يتمكن الخبير المدعو من منطقة المحيط الهادئ من الحضور.

٤ – وحضر الاجتماع مراقبون من إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها، ومراقبون من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والدول الأعضاء. ويتضمن المرفق الثاني قائمة بالمشاركين.

باء – الوثائق

٥ – كان معروضا على المشاركين مشروع برنامج عمل ووثائق أعدها الخبراء المشاركون. والوثائق متاحة على موقع أمانة المنتدى الدائم على شبكة الإنترنت http://www.un.org/esa/socdev/unpfii/en/EGM_DCI.html.

جيم – افتتاح الاجتماع

٦ – لدى افتتاح الاجتماع، أدلى توماس ستلتزر، الأمين العام المساعد للسياسات والتنسيق والشؤون المشتركة بين الوكالات وأمين مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، ببيان افتتاحي باسم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

دال– انتخاب أعضاء المكتب

٧ – انتُخبت فيكتوريا تاولي – كوربوز رئيسة للاجتماع؛ وانتخب أنتي كوركياكيفي، من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مقرراً.

هاء – اعتماد الاستنتاجات والتوصيات

٨ – في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، اعتمد الاجتماع، بتوافق الآراء، الاستنتاجات والتوصيات الواردة في الفرع الرابع أدناه.

واو – اختتام الاجتماع

٩ – اختتم الاجتماع بعد اعتماد الاستنتاجات والتوصيات في ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦.

ثالثا – أبرز المسائل التي تناولتها المناقشات

١٠ – أشار المشاركون إلى أن الليبرالية الاقتصادية التي تروج للفكرة القائلة بأن النمو الاقتصادي المستدام الذي يُقاس بالناتج المحلي الإجمالي هي القوة المحركة للتقدم الإنساني وللتنمية، هي نتاج لرؤية معينة للعالم، وأن تفسيرها وتنفيذها كثيرا ما يعكسان ثقافة المجتمع المهيمن وقيّمه. وهذه الأيديولوجيا الاقتصادية، التي يجري تسويقها على مدار العقود الثلاثة الماضية تحت اسم ''توافق آراء واشنطن''، تدفع باتجاه تحرير التجارة، والنمو الذي يعتمد على التصدير، وتحرير الأسواق المالية، وإلغاء الضوابط التنظيمية، والخصخصة. وفي حين يُنظر إلى هذه الأيديولوجيا كإطار للتصدي لتحديات التنمية على الصعيدين العالمي والوطني، فإن ترويجها للاعتماد على الديون، والتوجه إلى التصدير، والتوسع في الإنتاج والاستهلاك بما يتجاوز الحدود الإيكولوجية، قد أسفر عن تفاوتات ومظالم لا يمكن تحملها، وعن تدمير النظم الاقتصادية المتنوعة للشعوب الأصلية. ومنذ عصر الاستعمار، تُفرض قيود خطيرة على قدرة أبناء الشعوب الأصلية على النهوض بمسؤولياتهم كأوصياء على أراضيهم. كما أن نماذج التنمية السائدة قد قوضت أحوال أبناء الشعوب الأصلية في كل جوانب حياتهم

اليومية، بما في ذلك فرض مشاريع كبيرة للبنية الأساسية على أراضيهم دون موافقتهم. وأدى ذلك إلى توليد الفقر، وانعدام المساواة بصورة حادة، وتخريب البيئة على نطاق واسع، وحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان. كما أن هذا النموذج قد زاد من تفاقم التفسخ الخطير في نسيج الحياة الاجتماعية للشعوب الأصلية، مثلما يتضح في تفكك الأسر وإدمان الكحول وحالات الانتحار بين الشباب. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يتجاهل ما لدى أبناء الشعوب الأصلية من نظم للحكم ونظم اقتصادية واجتماعية وتعليمية وثقافية وروحية ومعرفية وموارد طبيعية يعيشون عليها من جيل لجيل.

١١ - واليوم، لا تزال الشعوب الأصلية تتخبط وسط توسع هذا النموذج للتنمية الاقتصادية، من خلال العولمة، التي مكنت قوى السوق من التأثير على السياسات الاقتصادية والإنمائية على الصعيد الوطني. ولذلك، فليس مما يدعو للدهشة أن نشهد المقاومة القوية التي تبديها الشعوب الأصلية ضد العولمة، حيث تُعتبر محاولة عدوانية لتشكيل الاقتصادات الوطنية لمحاكاة النظام الاقتصادي في البلدان الصناعية، وهو النظام الذي يتسم بالظلم الفادح ويزيد من انعدام المساواة وتخريب البيئة خلال فترة قصيرة. وقد فشل هذا النموذج للتنمية في تعزيز سلامة الشعوب الأصلية ومجتمعاتها المحلية من النواحي الثقافية والسياسية والاجتماعية والإيكولوجية والاقتصادية.

١٢ - وأشار المشاركون إلى أن النموذج الحالي للتنمية يعتبر في نظر كثير من الشعوب الأصلية مشكلة أكثر منه حلا. وتشكك بعض المشاركين في سلامة استخدام مصطلح ''التنمية''، الذي لا يستخدم كثيرا داخل مجتمعات الشعوب الأصلية. وعلاوة على ذلك، فإن هذا التعبير لم يسهم بصورة مقنعة في تحسين أوضاع حياة الشعوب الأصلية. وسلم المشاركون بأن التحدي الذي يواجه أبناء الشعوب الأصلية لا يزال يتمثل في تطوير نماذجهم الخاصة استنادا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. فيجب أن يكون هناك مفهوم للتنمية في ظل الثقافة والهوية يعكس الرؤى والمنظورات الخاصة لأبناء الشعوب الأصلية، وكذلك الاستراتيجيات التي تحترم حقوقهم الفردية والجماعية، والتي يقررونها هم بأنفسهم والتي تتميز بحساسيتها لأوضاعهم ومجتمعاتهم المحلية وارتباطها بها.

١٣ - وأشار المشاركون إلى أنه كانت هناك تطورات ايجابية في وضع المعايير التي يمكن أن تدعم حقوق الشعوب الأصلية، ومن بينها اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالشعوب الأصلية والقبلية (رقم ١٦٩)، وإعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي (٢٠٠١) والاتفاقيات المتصلة بذلك، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (٢٠٠٧)، وبخاصة المادة ٣ بشأن الحق في تقرير المصير والمادة ٣٢ بشأن الحق في تحديد وترتيب

الأولويات والاستراتيجيات المتعلقة بتنمية أو استخدام أراضيها أو أقاليمها ومواردها الأخرى.

١٤ - وعرض الخبراء عددا من دراسات الحالات التي تبين إما التمكين للعمليات الإنمائية للشعوب الأصلية أو عرقلتها. وكان من بين الأمثلة الجيدة التي تركز على حفز التغيير وتشجيع تنمية الشعوب الأصلية في ظل الثقافة والهوية إنشاء حركة الاتحاد الائتماني في كاليمنتان الغربية في إندونيسيا، التي تتأسس على الكثير من القيم الأصلية، ومن بينها المعاملة بالمثل والجماعية والتضامن والتوازن والاستدامة. وقد عززت هذه المبادرة التنمية الجماعية للشعوب الأصلية من خلال توفير القروض لكسب العيش وكفالة التعليم والرعاية الصحية وتوفير صناديق المعاشات التقاعدية بما يشجع العدل بين الجنسين ويزيد من مشاركة المرأة، وكذلك تعزيز سلامة أفراد المجتمعات المحلية ووحدتهم وتضامنهم. كما ساعدت في حماية حقوق أبناء الشعوب الأصلية في أراضيهم، بحيث لا يضطرون إلى بيعها في أوقات الحاجة الماسة. وحركة الاتحاد الائتماني مستمرة منذ قرابة الثلاثين عاما، وقد توسعت خارج كاليمنتان الغربية إلى المقاطعات الأخرى في إندونيسيا. وفي الوقت ذاته، فإن هذه المبادرة يمكن أن تنحرف إذا ما آمن المجتمع المحلي بالتنافس وتحقيق النتائج أكثر من إيمانه بالتعاون والروح الجماعية، وإذا ما أصبحت النقود هي الغاية وليس الوسيلة.

١٥ - وشملت الدروس المستخلصة من دراسات الحالات الأخرى استخدام وحماية القوانين الوطنية التي تكفل تأمين مصالح الشعوب الأصلية فيما يتعلق بأراضيها وأقاليمها ومواردها. غير أن هذه التدابير الحمائية يمكن في الوقت ذاته أن تكون بلا جدوى إذا لم تكن هناك آليات مضمونة وطنيا لإقرار العدل، وإذا كانت مسؤولية المسائل الخاصة بالشعوب الأصلية موزعة بين طائفة متنوعة من الوكالات الحكومية التي كثيرا ما يكون التنسيق بينها ضعيفا. وبالمثل، ما لم يكن القانون يضمن الحقوق الجماعية للشعوب الأصلية ويعترف بها، يكون من المرجح حدوث انتهاكات جسيمة لها، وتواجه الشعوب الأصلية بدرجة أكبر خطر التهميش، حيث يضطر أبناؤها لبيع أراضي أسلافهم واستغلال مواردهم الطبيعية من أجل البقاء على قيد الحياة. ومن هنا تنبع الأهمية البالغة لوجود قوانين قوية للأراضي الجماعية وتوفر الحماية لحقوق الشعوب الأصلية على الصعيدين الوطني والمحلي.

١٦ - والدفاع عن الممارسات البحثية للشعوب الأصلية ونتائجها هو مجال يشتد الخلاف بشأنه في الأوساط الأكاديمية، حيث تجاهد الشعوب الأصلية من أجل الاعتراف بمعارفها التقليدية ورؤيتها للعالم. فالشعوب الأصلية تريد أن تتمتع بالمساواة في ساحة لا يزال يُنظر فيها لتلك الشعوب على أنها موضوعات للبحث وليس باعتبارها عوامل للتغيير، وهو ما يخلق

وضعا ينعدم فيه التكافؤ في علاقات القوة. وينصب القلق بصورة رئيسية على تطوير معايير وبروتوكولات جديدة وتشجيع أخلاقيات البحث في هذا الميدان.

١٧ - كما كان القلق يساور المشاركين إزاء استمرار الاستبعاد السياسي والاقتصادي للشعوب الأصلية من جراء الصناعات الاستخراجية. فما حدث ولا يزال يحدث في أراضي الشعوب الأصلية من استخراج للمعادن والنفط والغاز وإزالة للأشجار قد أدى إلى تشريد جماعي لمئات الآلاف من أبناء الشعوب الأصلية وإعادة توطينهم قسرا، مما تسبب بدوره في الإضرار بالنسيج الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات. ويريد أبناء الشعوب الأصلية تنمية في ظل الثقافة والهوية، حيث لا تنتهك حقوقهم بعد ذلك، وحيث لا يتعرضون للتمييز أو الاستبعاد أو التهميش، وحيث يتوجب الحصول على موافقتهم الحرة المسبقة المستنيرة قبل إقامة المشاريع ووضع السياسات التي تؤثر عليهم، وحيث يُعترف بتقاسم الفوائد بصورة عادلة ويتم تنفيذه.

١٨ - وناقش المشاركون بصورة متعمقة للغاية مفاهيم التنمية في ظل الثقافة والهوية. وكان المشاركون على علم بالتفسيرات المختلفة للتنمية في ظل الثقافة والهوية والتعبيرات المختلفة عنها فيما بين الشعوب الأصلية، وبأنه ينبغي تجميع الأمثلة الجيدة للدروس المستفادة ونماذج الممارسات الفضلى، فضلا عن نماذج التنمية التي منيت بالفشل. ولم ينظر المشاركون إلى الاجتماع بأي حال من الأحوال باعتباره نهاية لهذا الحوار، وإنما بالأحرى كبداية لمزيد من الاستكشاف مستقبلا، ولا سيما في الدورة التاسعة للمنتدى الدائم المعني، التي ستتركز على التنمية في ظل الثقافة والهوية.

رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

١٩ - تعاني الشعوب الأصلية من آثار مظالم تاريخية، من بينها الاستعمار، ومبدأ الاكتشاف، والتشريد من الأرض والحرمان من الموارد، والقمع، والتمييز. واليوم، لا تزال شعوب أصلية كثيرة تعاني من الفقر والتهميش والحرمان من الحق في التنمية. فكثيرا ما أسفرت النماذج الإنمائية للتحديث والتصنيع عن تدمير ما لدى أبناء الشعوب الأصلية من نظم للحكم ونظم اقتصادية واجتماعية وتعليمية وثقافية وروحية ومعرفية وموارد طبيعية.

٢٠ - ومنذ الحرب العالمية الثانية، غالبا ما كان النظر إلى مفهوم التنمية يقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب. فالتركيز الرئيسي كان ينصب على نمو الناتج المحلي الإجمالي، وكان الاعتقاد العام هو أن فوائد التنمية الاقتصادية ستنتقل تدريجيا إلى الفئات الأدنى، وستحقق أيضا التنمية في مجالات الحياة الأخرى. وكان يُعتقد أن مفهوم التنمية هو عملية تتبع مسارا

تطوريا يبدأ من موردي السلع الأساسية ويمر بالتراكم الرأسمالي وصولا إلى التصنيع، وهو ما يؤدي بدوره إلى التحول العمراني و''التحديث''. وكثيرا ما يُنظر إلى مجتمعات الشعوب الأصلية باعتبارها مجتمعات ''متخلفة وبدائية وغير متحضرة''، حيث كان مفهوما أن ''تنميتها'' تعني استيعابها فيما يسمى ''العالم المتحضر''(١).

٢١ - وفي الغالب الأعم، فإن الإيمان الأعمى بالأسواق ذات الكفاءة والقادرة على تصحيح مسارها بنفسها، وتشجيع الاستهلاك غير المحدود للموارد المحدودة، إلى جانب الوعد بأن تحرير الاقتصاد سيقود إلى النمو الاقتصادي السريع، تؤدي جميعها إلى الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية، بينما يُنظر إلى الشعوب الأصلية وثقافاتها وهوياتها باعتبارها ''عقبات'' على طريق التقدم لأن أراضيها وأقاليمها غنية بالموارد التي ترفض تلك الشعوب التخلي عنها من تلقاء نفسها. كذلك، يُنظر إلى ثقافات وقيم الشعوب الأصلية على أنها تتعارض مع قيم اقتصاد السوق، مثل مراكمة الأرباح والإفراط في الاستهلاك والنزعة التنافسية. وفي كثير من البلدان، أسفر التاريخ والممارسة المستمرة للاستيعاب عن تبني سياسات عامة شاملة تستبعد الشعوب الأصلية وتنطوي على تمييز ضد ثقافاتها وهوياتها. فالسعي وراء الأرباح، أيا كانت التكلفة، لا يترك تأثيرا مدمرا على الشعوب الأصلية فحسب، بل وعلى بقية البشر وعلى كوكبنا أيضا. كذلك، فإن التركيز على الناتج المحلي الإجمالي كمقياس رئيسي للتقدم قد شوه المعنى الحقيقي للتقدم والرفاه. فنظم الحسابات القومية التي تعتمد أساسا على الناتج المحلي الإجمالي كمقياس لا تضع في حسبانها التكاليف البيئية والاجتماعية. فالأضرار التي تلحق بالنظم الإيكولوجية، على سبيل المثال، والتي أسفرت عن خسائر لا يمكن تعويضها في التنوع البيولوجي وتآكل ما يتصل بذلك من تنوع ثقافي ولغوي ومعارف أصلية، لا تدخل في حسابات الميزانيات الوطنية. والمؤشرات الإيكولوجية والثقافية والاجتماعية والروحية، التي توفر قياسات أكثر شمولا للأوضاع على الصعيدين الوطني والعالمي، لم تدخل حيز الاستخدام بعد.

٢٢ - وفشل نموذج التنمية السائد، الذي يتضح من الأزمة الاقتصادية العالمية المستمرة والأزمة البيئية لتغير المناخ وتآكل التنوع البيولوجي، إنما يشير إلى الحاجة لتطوير طرق بديلة للتفكير في التنمية وإنجازها. ورؤى الشعوب الأصلية ومنظوراتها للتنمية توفر بعضا من هذه البدائل، التي ينبغي تفصيلها ومناقشتها بدرجة أكبر. ويستند مفهوم الشعوب الأصلية للتنمية على فلسفة تتأسس على قيم المعاملة بالمثل والتضامن والتوازن والجماعية، وعلى أن البشر

(١) UNDP, International Policy Centre for Inclusive Growth, Poverty Practice, Bureau for Development Policy, Poverty in Focus: Indigenising Development ,No. (17, May 2009).

يجب أن يعيشوا في حدود العالم الطبيعي. وتتميز التنمية في ظل الثقافة والهوية بأنها تنطوي على نهج كلي يسعى إلى البناء على الحقوق الجماعية والأمن الجماعي وزيادة السيطرة على الأراضي والأقاليم والموارد والإدارة الذاتية لها، بما يجمع بين الاستفادة من التراث واحترام الأسلاف مع الحرص على التطلع إلى المستقبل أيضا.

٢٣ - وقد ظلت الشعوب الأصلية، على مدار العقود، تستفيد من محافل الأمم المتحدة لمناقشة المشكلات التي تصادفها في مجتمعاتها المحلية نتيجة للسياسات والبرامج التي تتجاهل تكامل تلك الشعوب الثقافي وعلاقاتها التعاقدية وحقوقها، وتترك آثارا سلبية على حياتها وسبل عيشها، بما في ذلك المشاريع العملاقة، والتعليم الذي يخلو من القيم واللغات الأصلية، وإساءة استغلال معارفها الأصلية. كما أن شواغل الشعوب الأصلية أدت إلى نشوء حركات لتلك الشعوب على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي، وهي الحركات التي ركزت على حماية الأراضي والأقاليم والموارد، فضلا عن ضرورة حماية ما لدى أبناء الشعوب الأصلية من نظم للحكم ونظم اقتصادية واجتماعية وتعليمية وثقافية وروحية ومعرفية وموارد طبيعية.

٢٤ - ويوفر إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية أساسا قويا يمكن أن تؤكد الشعوب الأصلية من خلاله حقوقها وتحدد طموحاتها في العلاقات مع الدول والمؤسسات حول التنمية في ظل الثقافة والهوية. والمادة ٣ هي مادة محورية في الإعلان، حيث تشير إلى حق تقرير المصير. كما أن المادة ٣٢ تعبر عن حكم رئيسي يجسد جوهر الثقافة مع التنمية والهوية. وقد جاءت هاتان المادتان نتيجة لجهود الدعوة التي بذلتها الشعوب الأصلية وللشواغل التي أعربت عنها داخل الأمم المتحدة.

٢٥ - ويوفر الإعلان إطارا معياريا شاملا للنهوض بالتنمية في ظل الثقافة والهوية. وتتضمن المواد الرئيسية في هذا الصدد مجموعة من الحقوق التي تحدد تقرير المصير والمشاركة الكاملة الفعالة (أكثر من ١٥ مادة)، ومجموعة الحقوق الثقافية الواردة في الإعلان (أكثر من ١٧ مادة). وتشمل الصكوك الدولية والسوابق القانونية الأخرى في هذا الصدد اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩، فضلا عن السوابق القانونية وتعليقات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، ولجنة القضاء على التمييز العنصري، واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك مقررات محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. كما أن صكوك سياسات الأمم المتحدة قد تبنت التنمية في ظل الثقافة والهوية، وعلى الأخص المبادئ التوجيهية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن قضايا الشعوب الأصلية التي اعتمدت عام ٢٠٠٨، والنهج القائم على حقوق الإنسان في التنمية (انظر http://www.undp.org/partners/cso/indigenous.shtml). وقد حان الآن الوقت لكي

تنفذ منظومة الأمم المتحدة بالكامل هذه الصكوك التي تدعم التنمية في ظل الثقافة والهوية للشعوب الأصلية.

٢٦ - وقد زاد تغير المناخ من إلحاح الحاجة لتعديل نموذج التنمية السائد، ليس فقط من أجل الشعوب الأصلية، وإنما أيضا من أجل البشرية بأكملها ومن أجل كوكبنا. فأزمة تغير المناخ هي نتيجة مباشرة لضخ غازات الاحتباس الحراري بصورة لا تهدأ في الغلاف الجوي، وهو ما يتسبب فيه النموذج الاقتصادي القائم على استخدام الوقود الأحفوري والإفراط في استنفاد الموارد الطبيعية، مثل الغابات وأراضي الخث والمراعي وأنواع التربة وما إلى ذلك. وتعاني الشعوب الأصلية بصورة غير متناسبة من الآثار الخطيرة لتغير المناخ لأنها تعتمد في بقائها بشكل رئيسي على سلامة نظمها الإيكولوجية، ونظرا لفقر تلك الشعوب. وبالإضافة إلى ذلك، فهي تعاني أيضا من تدابير التخفيف من آثار المناخ التي لا تحترم حقوقها، وهي من يتحمل القسط الأكبر من تكاليف التكيف مع المناخ. وقد تم تنفيذ بعض تدابير التخفيف من الآثار، مثل تبادل حقوق إطلاق الانبعاثات، وبالوعات الكربون، ونظم الطاقة المتجددة، وأنواع الوقود البديلة، مما أسفر عن زيادة استبعاد الشعوب الأصلية ووقوع انتهاكات لحقوقهم الإنسانية.

٢٧ - وتغير المناخ دليل على فشل نموذج التنمية الاقتصادية الذي اتضح عدم استدامته، وبالتالي، ضرورة تغييره. ولمواجهة التحدي المتمثل في إيجاد سبل إنمائية أكثر استدامة ومراعاة للمناخ، فإن من الأهمية بمكان دراسة رؤى ومفاهيم وممارسات الشعوب الأصلية التي لا تزال تقيم في الأراضي التي تضم الثروة الطبيعية المتبقية في كوكبنا، والتي لا تزال تحمل وتتكلم الجانب الأعظم مما تبقى من ثقافات العالم ولغاته المتنوعة. وفي الوقت ذاته، لا بد وأن تواصل الشعوب الأصلية القيام بدور نشط في المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ، ويجب ألا يقتصر هذا الدور على العمليات الموازية، بل يتعين أن يجري داخل المحافل الرئيسية التي تتخذ فيها القرارات. فالمسائل المحيطة بتغير المناخ هي مسائل المساواة والعدالة الاجتماعية والاستدامة الإيكولوجية والعدالة البيئية وحقوق الإنسان.

٢٨ - ويسلم الإعلان بأن الشعوب الأصلية تتمتع بالحق في تقرير المصير، وبأن لها بموجب ذلك الحق أن تحدد تنميتها بنفسها. وبالتالي، فمن حق الشعوب الأصلية أن تحدد أفكارها الخاصة عن التنمية، وكذلك أن تساعد في إعادة بناء مؤسساتها الحالية من أجل تحسين أوضاعها وأوضاع البشرية ككل. وتفسيرات الشعوب الأصلية للرفاه تضم عددا من العناصر المشتركة، من قبيل ما يلي:

- أهمية الأطراف الاقتصادية الفاعلة الجماعية والمؤسسات الاقتصادية للمجتمعات المحلية

- تكامل أشكال الحوكمة لدى الشعوب الأصلية
- وجوب عدم النظر إلى الغرض من الإنتاج من حيث الربح وحده، وإنما من حيث تحسين نوعية الحياة
- إثراء فكرة التنمية التي يعيش من خلالها البشر في انسجام مع أمنا الأرض
- تقرير المصير
- التفاعل بين الشعوب والموارد والجوانب الروحية من الحياة، فضلا عن تعزيز مؤسسات معارف الشعوب الأصلية.

٢٩ - ولا بد من التأكيد مجددا على التوصيات الرئيسية الواردة في تقرير حلقة العمل التشاورية والحوار بشأن التنمية التي تقررها الشعوب الأصلية في ظل الهوية، المعقودة في الفترة من ١٤ إلى ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٨ في إيطاليا، والتي تتصل بالتنمية التي تقررها تلك الشعوب بنفسها (انظر E/C.19/2008/CRP.11). وتتضمن تلك التوصيات نقاطا هامة، من بينها ما يتعلق بالأضرار البيئية التي ينبغي أن تؤدي إلى دفع مقابل مادي وتعويضات عادلة. كما ينبغي مواصلة تطوير أو تعزيز حق تقرير المصير لحكومات المناطق المتمتعة بالحكم الذاتي أو غير ذلك من هياكل الحكم الذاتي للشعوب الأصلية. ومن الضروري أيضا تشجيع مشاركة الشعوب الأصلية في الحوكمة السياسية والهياكل التشريعية، من المستوى المحلي إلى المستوى الوطني وما بعده.

٣٠ - ولا يزال تطوير مؤشرات الشعوب الأصلية للاستدامة والرفاه عملا جاريا، وينبغي مواصلته حتى الوصول إلى مؤشرات رئيسية لقياس ودراسة غايات وطموحات الشعوب الأصلية وتجريبها في العديد من البلدان. ويمكن أن تشمل مؤشرات لانسجام المجتمع والتكامل الثقافي والاستدامة البيئية والمؤشرات الروحية، مع النظر إليها من منظور الشعوب الأصلية. ويمكن أن تؤدي هذه العملية إلى وضع مقياس رفاه واستدامة الشعوب الأصلية.

٣١ - كما عرّفت الشعوب الأصلية مفهومها للتنمية باعتبارها نموا أو عملية تنظر إلى الهوية بطريقة كلية تشمل المنظومات الاجتماعية والثقافية والسياسية والروحية. وينبغي توثيق وتسجيل مفاهيم الشعوب الأصلية عن التنمية التي تقررها تلك الشعوب بنفسها. ولما كان تعبير ''التنمية'' لا يشيع بين الشعوب الأصلية في سياقاتها الثقافية، فإنها تستخدم تعبيرات ومفاهيم أخرى ينبغي تسليط الضوء عليها بدرجة أكبر، من قبيل: سوماك *sumak*، و كاوسايفيفير *kawsayvivir*، وبوينفيفير *buenvivir*، وآلي كاوساي *alli kawsay* (التي تعني جميعها ''الحياة الكريمة اللائقة'').

٣٢ - ويتعين على المفاهيم الكلية للتنمية أن تضع في اعتبارها الواقع والنضال الذي تخوضه الشعوب الأصلية لكي تعيش في مجتمع تحركه السوق. فسياسات ومؤسسات ونظم التنمية التي تقيمها الدولة لا بد وأن تتيح فرصة للتنوع والتعددية، وأن تسمح لما لدى أبناء الشعوب الأصلية من نظم للحكم ونظم اقتصادية واجتماعية وتعليمية وثقافية وروحية ومعرفية وموارد طبيعية بالتعايش مع ما تتبناه الدولة من نظم. ويشكل ذلك جزءا من حق الشعوب الأصلية في تقرير المصير.

٣٣ - وهناك عدد من دراسات الحالات التي توضح أهمية التنمية في ظل الثقافة والهوية، وكانت الأمثلة التي عرضها المشاركون كاشفة بدرجة كبيرة. وقد ورد ذكر بعضها بصورة موجزة أعلاه في الجزء الخاص بأبرز المسائل التي تناولتها المناقشات، كما ورد وصف لها في الورقات المقدمة إلى الاجتماع (انظر http://www.un.org/esa/socdev/unpfii/en/EGM_DCI.html). ويمكن لأمانة المنتدى الدائم إعداد تجميعات إضافية للممارسات الفضلى للتنمية. كما يجب تجميع قصص النجاح في تنمية الشعوب الأصلية؛ ويمكن أن يُقرر مثل هذا الكتاب ككتاب مدرسي في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية. كذلك، يجب تحديد الدروس المستفادة من الخبرات المحلية فيما يتصل بالتنمية والشعوب الأصلية، مثل الدروس المستخلصة من حركة الاتحاد الائتماني في كاليمنتان الغربية.

٣٤ - وفي سعي الشعوب الأصلية وراء الرفاه والاستدامة، عليها استعادة ثقافاتها وأولوياتها ورؤاها وإعادة تشكيلها وتنشيطها. ويتماشى هذا التغير مع الحقوق المكرسة في الإعلان وغيره من معايير حقوق الإنسان الدولية.

٣٥ - وثمة شرط هام يتمثل في توفر البحوث والتدريب فيما يتعلق بمفاهيم الشعوب الأصلية عن التنمية في ظل الثقافة والهوية، وحقها في تقرير رفاهها واستدامتها، وتبادل تلك المفاهيم مع أصحاب المصلحة الآخرين. وينبغي على الدول ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى أن تقدم الدعم السياسي والمؤسسي والمالي لمبادرات الشعوب الأصلية الرامية إلى تأكيد حقها في تقرير رفاهها واستدامتها.

٣٦ - ولا بد من تكثيف الجهود المبذولة لتفعيل وتطبيق شرط الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. وفي حين دارت مناقشات واسعة حول هذه المسألة، فإن الممارسة المتعلقة بها لا تزال محدودة. وينبغي أن تواصل الأمم المتحدة نشر مفهوم الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة على النحو الذي تناولته بالتحليل هيئات الأمم المتحدة، وبخاصة المنتدى الدائم، فضلا عن دراسات الحالات والممارسات الفضلى في ذلك الصدد.

٣٧ - وثمة حاجة لتحليل مختلف مفاهيم التنمية. وينبغي لمثل هذا التحليل أن يكشف عما تحتاجه الشعوب الأصلية نفسها وما يحظى بتقديرها. ويجب على المؤسسات المالية تمويل المبادرات التي تقوم بها الشعوب الأصلية لجمع وتقاسم المعلومات بشأن نتائج هذا الجهد والخبرات المستخلصة منه.

٣٨ - كما أن هناك حاجة لتعزيز جمع البيانات المتصلة برفاه الشعوب الأصلية واستدامتها.

٣٩ - ويلعب التعليم دورا هاما في تأسيس وتقدم التنمية المقترحة في ظل الثقافة والهوية. فتأسيس واعتماد وتعزيز شبكات وجامعات الشعوب الأصلية سيسهل من تبادل المعارف ودعم الجهود النظرية والممارسات الإنمائية في ظل الثقافة والهوية التي تضطلع بها الشعوب الأصلية. ويجب أن يكون تعليم الشعوب الأصلية وثيق الصلة بثقافاتها، وأن يشمل دعم اللغات الأصلية. كما ينبغي دعم المنهج التربوي المتفرد للشعوب الأصلية وطرقها في ترجمة المعارف. ويتوفر في هذا الصدد توجيه قيّم من خلال الدراسة والمشورة المتعلقتين بالحق في التعليم، الصادرتين عن آلية الخبراء المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية عام ٢٠٠٩.

٤٠ - ومن حق الشعوب الأصلية تقرير وتطوير الأولويات والاستراتيجيات المتعلقة بتنمية أراضيها وأقاليمها ومواردها على النحو المنصوص عليه في المادة ٣٢ من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. إذ لا يزال يجري تقويض المعارف التقليدية واختفاؤها، وهو ما يقتضي بالتالي دعمها واستعادتها. فاحترام منظومات المعارف التقليدية لدى الشعوب الأصلية هو الأساس لتنميتها في ظل الثقافة والهوية، وهو ما يحتم حماية تلك المعارف. لذلك، لا بد من دعم منظمات الشعوب الأصلية من أجل مواصلة وتوسيع مشاركتها في العمليات الدولية الجارية، مثل المفاوضات المتعلقة بالنظام الدولي للوصول إلى المنافع وتقاسمها في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي واللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفنون الشعبية التابعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

٤١ - ويمكن أن تسهم بحوث الشعوب الأصلية إسهاما هاما في النهوض بتنمية تلك الشعوب في ظل الثقافة والهوية. وينبغي أن تكون البحوث نشاطا ينطوي على تمكين الشعوب الأصلية. وحاليا، تبين عمليات البحوث بوضوح أن الأثر الذي تركه الاستعمار لا يزال محسوسا في ميدان البحوث. وثمة حاجة للتصدي لهيمنة الممارسات البحثية الغربية التقليدية التي لا تنبع من الشعوب الأصلية.

٤٢ - وعند بناء المعارف المتعلقة بالشعوب الأصلية، لا بد وأن تدخل مصالح تلك الشعوب ومعارفها وخبراتها في صلب المنهجيات المستخدمة. ومن شأن تطوير الممارسات البحثية للشعوب الأصلية أن يعزز هوية تلك الشعوب، وأن يدعم بالتالي ما تبذله من جهود

لضمان حقها في تقرير مصيرها في الميادين القانونية والسياسية والاقتصادية والفكرية. ومن المستحسن أن تدعم الشعوب الأصلية مدونات السلوك القائمة الموجودة حاليا في الجامعات، والتي توجه الباحثين من أجل تجنب إساءة استخدام معارف الشعوب الأصلية وتشويهها. وبناء على هذه الجهود، يمكن عرض مدونة سلوك على المنتدى الدائم لاعتمادها ونشرها على نطاق واسع.

٤٣ - ويمكن تعزيز التنمية في ظل الثقافة والهوية بدرجة أكبر من خلال التعاون الحقيقي بين الشعوب الأصلية والأكاديميين والدول وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وإذا ما نُفذ التعاون على نحو سليم، فإنه فائدته يمكن ألا تقتصر على تمكين الشعوب الأصلية وثقافاته فحسب، بل وأن تتضمن أيضا إثراء المجتمع والبيئة الأوسع نطاقا وترك أثر إيجابي عليهما.

٤٤ - ويتسم استخدام اللغة بأهمية بالغة في تحقيق التنمية في ظل الثقافة والهوية، حيث أن اللغة ليست وسيلة للتواصل فحسب، وإنما هي أيضا نظام للتوثيق. فكل كلمة تحمل رسائل ثقافية وثراء في المعنى. ويجب أيضا أن تحرص عمليات التنمية على حماية هذا الثراء في مصطلحات اللغات الأصلية، حيث أنه يحتل موقعا محوريا في ثقافة الشعوب الأصلية وهويتها.

٤٥ - ويوصى أن تقوم الشعوب الأصلية والشركات الصناعية بإعداد دراسات بشأن نماذج الممارسات الفضلى في التنمية في حالات التعاون بين الشعوب الأصلية والشركات الصناعية. وتشمل أمثلة ذلك التعاون بين شعوب الأوديغي وشركة تيرنيلز Terneiles، وكذلك بين شعوب النينيتس وشركة نوفاتيك Novatek في الاتحاد الروسي.

٤٦ - وفي إطار عمليات التنمية في ظل الثقافة والهوية، تعرب الشعوب الأصلية باستمرار عن الضرورة الماسة لمعالجة مسائل حقوق الإنسان المتصلة بالصناعات الاستخراجية. كما تُطرح هذه المسألة في محافل الأمم المتحدة، حيث اضطلع أعضاء المنتدى الدائم بإجراء دراسات عن الشعوب الأصلية والشركات (انظر E/C.19/2009/CRP. 8, E/C.19/2009/CRP.11, E/C.19/2009/CRP.14, E/C.19/2010/CRP.1, E/C.19/2010/9). وبالإضافة إلى ذلك، عُقدت حلقة عمل للخبراء عن الصناعات الاستخراجية في مانيلا، عام ٢٠٠٩. وفي عام ٢٠٠٧، عُقدت حلقة عمل دولية حول آفاق العلاقات بين الشعوب الأصلية والشركات الصناعية في سالخارد، الاتحاد الروسي (انظر E/C.19/2008/5/Add.6). كما نظمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حلقات عمل حول موضوع الشعوب الأصلية وشركات الموارد الطبيعية عام ٢٠٠١، ثم مرة أخرى عام ٢٠٠٨. كما تظهر

أدوات جديدة لحماية حقوق الإنسان المتصلة التنمية في ظل الثقافة والهوية، مثل البروتوكول الاختياري الجديد للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (قرار الجمعية العامة ١١٧/٦٣، المرفق)، الذي يوفر آلية للشكاوى لضحايا انتهاكات العهد الدولي؛ وهي آلية يمكن أن تستخدمها الشعوب الأصلية.

٤٧ - وتشير تعبيرات من قبيل ''التعايش'' و ''العيش المنسجم'' إلى علاقة بناءة بين جميع الأطراف، بما فيها الشعوب الأصلية، في عمليات التنمية. بيد أن هناك شروطا لا بد من توفرها لكي تتعايش الشركات ومجتمعات الشعوب الأصلية بطريقة تعكس التنمية في ظل الثقافة والهوية. وأحد هذه الشروط هو الحوار البناء على كافة مستويات الحكم، مع مراعاة جميع عناصر حقوق الإنسان، فيما بين الحكومات المركزية وحكومات الشعوب الأصلية/القبائل والشركات. ويجب أن يتأسس الحوار على فهم مشترك لمعنى حقوق الإنسان الفردية والجماعية. وثمة شرط أخر يتمثل في ممارسة حق تقرير المصير للشعوب الأصلية ومجتمعاتها.

٤٨ - ويوصَى أيضا بأن تكفل الحكومات وهيئات الأمم المتحدة إدماج مبادرات بناء القدرات في جميع مشاريع وبرامج التنمية التي تؤثر على حقوق ومصالح الشعوب الأصلية.

٤٩ - وينبغي على المنتدى الدائم أن ييسر إنشاء آلية للتنسيق بين الشعوب الأصلية ومنظماتها والحكومات والشركات لتوفير الحوار الحقيقي وتقديم المساعدة التقنية في إعمال الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة وفقا للمعايير الدولية.

٥٠ - وفي عملية تنقيح قوانين وسياسات وهياكل الصناعات الاستخراجية وغيرها من الشركات، يلزم كفالة الاتساق مع الإعلان وغيره من الصكوك الدولية في حماية حقوق الشعوب الأصلية، ويجب أن تكفل الحكومات إدراج الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة وفقا للمعايير الدولية في التشريعات التي تنظم منح امتيازات الصناعات الاستخراجية.

٥١ - ومن الأهمية أن تسهم الشعوب الأصلية في عمل الممثل الخاص للأمين العام المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات قطاع الأعمال. فعمل الممثل الخاص يتركز حاليا على وضع إطار نظري للسياسة العامة للنهوض بخطط الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. ويتأسس الإطار على ثلاث ركائز: الواجب الواقع على الدولة في الحماية من انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها أطراف ثالثة، بما فيها الأعمال التجارية، من خلال السياسات والأنظمة والقرارات المناسبة التي تتأسس على قانون حقوق الإنسان الدولية؛ ومسؤولية الشركات عن احترام حقوق الإنسان، مما يعني التصرف مع توخي الحرص الواجب من أجل تجنب انتهاك حقوق الآخرين؛ وزيادة إمكانية استفادة الضحايا من

سبل الانتصاف الفعالة، القضائية منها وغير القضائية (انظر http://www.business-humanrights.org/Gettingstarted/UNSpecialRepresentative).

٥٢ - ويوصَى بأن يقدم المجلس الدولي للتعدين والفلزات قائمة بعشرة مشروعات يوصي بها كأفضل الممارسات. وينبغي أن تُرفق هذه القائمة بدعوة مفتوحة لأعضاء المنتدى الدائم لزيارة مواقع المشروعات والإطلاع على ملفاتها (انظر E/C.19/2009/CRP.8).

٥٣ - ويوصَى بأن تدعو الشعوب الأصلية لقيام أمانة مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية في النرويج بتنسيق استراتيجية فعالة لضمان اعتبار الآثار البيئية والاجتماعية الواقعة على مجتمعات الشعوب الأصلية جزءا من بروتوكولات ''الشفافية'' المقرر أن تعدها الحكومات للتصديق عليها بموجب هذه المبادرة (نفس المرجع السابق). ويوصَى كذلك بأن تجري الحكومات الوطنية تقييمات لأنشطة شركاتها في الخارج لضمان احترامها لحقوق الشعوب الأصلية.

٥٤ - ومن الأهمية للشعوب الأصلية أن تستغل الجولة التالية من الاستقصاءات وعمليات التعداد الوطنية وغيرها، كي تتضمن مبدأ التحديد الذاتي للهوية، وبحيث يمكن الحصول على البيانات المفصلة المتصلة بالتنمية والشعوب الأصلية.

٥٥ - ويتعين على الولايات الثلاثة التي أنشأتها الأمم المتحدة فيما يتعلق بالشعوب الأصلية، وهي المنتدى الدائم والمقرر الخاص وآلية الخبراء المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية، أن تأخذ في حسبانها النتائج التي ينتهي إليها اجتماع فريق الخبراء، وأن تدمجها في أعمالها، وأن تكفل متابعة أنشطتها في هذا المجال بصورة تكاملية.

٥٦ - ويجب على كيانات الأمم المتحدة والأوساط الأكاديمية ووسائط الإعلام والشعوب الأصلية أن تنشئ عمليات ومشاريع تعاونية لتقييم البحوث ورصدها، على المستويات المحلي والوطني والعالمي، للتأثير على عمليات التفكير وصنع القرار في المجالات الرئيسية المتصلة بالتنمية، بما في ذلك بناء القدرات والتخطيط والرصد والتقييم.

٥٧ - وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مدعو لأن يأخذ في الاعتبار التوصيات المنبثقة عن الاجتماع في تقريره عن التنمية البشرية لعام ٢٠١٠، ولأن يدرس الدروس المستفادة على الصعيد العملي. وإذا ما كانت هناك عملية تتوخى توسيع مؤشر التنمية البشرية، فإن الخبراء يوصون بالتفكير في وضع مؤشر لتنمية الشعوب الأصلية ومقياس لتمكين الشعوب الأصلية على غرار مؤشر التنمية الجنسانية ومقياس تمكين المرأة.

٥٨ - وخلال التحضير للاجتماع الرفيع المستوى الذي ستعقده الأمم المتحدة (أيلول/سبتمبر ٢٠١٠) لاستعراض التقدم المحرز في العمليات الإقليمية والعالمية للأهداف الإنمائية للألفية، يجب أن تشارك الشعوب الأصلية في عمليات المشاورات الوطنية، فضلا عن مشاركتها في الاجتماع نفسه. كذلك ينبغي توفير تقرير الاجتماع وتقرير المنتدى الدائم عن دورته التاسعة أثناء عملية التشاور.

٥٩ - ويجب الاستفادة من إصدار مطبوعة حالة الشعوب الأصلية في العالم[٢]، وربطه بمسألة التنمية التي تحدد تلك الشعوب مسارها بنفسها. ويوصَى أيضا ببذل الجهود لترجمة هذه المطبوعة إلى جميع اللغات الرسمية في الأمم المتحدة ونشرها على نطاق واسع.

٦٠ - وينبغي مواصلة تطوير بناء القدرات فيما بين الشعوب الأصلية، من المنظمات الشعبية إلى دوائر البحوث والبرلمانيين، ولا سيما في المنطقة الأفريقية. فذلك سيساعد على كفالة أن تصبح الشعوب الأصلية نفسها في الوضع الذي يتيح لها إنتاج المعلومات والنهوض بفكرها ونُهجها في التنمية.

(٢) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.09.IV.13.

المرفق الأول
برنامج العمل

الثلاثاء ١٢ كانون الثاني/يناير

الساعة ١٠/٠٠-١٠/٣٠ افتتاح إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للاجتماع.

البند ١ انتخاب الرئيس والمقرر

البند ٢ إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

الساعة ١٠/٣٠-١٣/٠٠ **الموضوع ١: لمحة عامة على مختلف المفاهيم والممارسات الإنمائية**

تحليل المعايير والتوصيات الدولية التي يمكن تطبيقها على مفهوم التنمية في ظل الثقافة والهوية لدى الشعوب الأصلية (مثل إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، والسوابق القانونية وتعليقات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان وغيرها من الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، ومجلس حقوق الإنسان، ومنتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، ومنظمة العمل الدولية، وغيرها من الهيئات)؛

تحليل الطريقة التي يمكن أن تختلف بها أهداف واحتياجات الشعوب الأصلية عن أهداف واحتياجات أصحاب المصلحة الآخرين في عمليات التنمية.

بيانات افتتاحية

فيكتوريا تاولي - كوربوز

السيدة ميشيل روكو - هاكيم، اليونسكو

الساعة ١٥/٠٠-١٨/٠٠ **الموضوع ٢: دراسات حالات عن الآثار الايجابية والسلبية التي تتركها التنمية على الشعوب الأصلية ومجتمعاتها المحلية**

عرض دراسات حالات تركت فيها مشاريع التنمية أثرا سلبيا على الشعوب الأصلية ومجتمعاتها المحلية من خلال توليد مزيد من الفقر واشتداد عدم المساواة وغير ذلك من المشكلات الاجتماعية. تسليط الضوء على أية دروس مستخلصة من هذه الخبرات؛

عرض دراسات حالات للأمثلة التي تعمل فيها الشعوب الأصلية كمجتمع محلي أو في شراكة مع الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة، والقطاع الخاص، ووكالات المانحين في الممارسات الإنمائية البديلة التي يمكن أن تحقق نتائج ايجابية.

العروض

السيدة أنا نايكانشينا (خبيرة من أوروبا الشرقية والاتحاد الروسي وآسيا الوسطى ومنطقة جنوب جبال القوقاز)

السيد جون بامبا (خبير من آسيا)

السيد كانييّنكا سينا (خبير من أفريقيا)

الأربعاء ١٣ كانون الثاني/يناير

الساعة ١٠/٠٠-١٣/٠٠

الموضوع: ٣: العوامل التي تمكّن الشعوب الأصلية من أو تعوقها عن المشاركة في عمليات التنمية

عرض أمثلة يمكن أن تتحقق فيها المشاركة الفعّالة في صنع القرار على الصعيد المحلي؛

تسليط الضوء على جهود بناء القدرات التي توفر الشروط اللازمة للأنشطة الإنمائية؛

تسليط الضوء على تدابير المساءلة والنزاهة في صنع القرار وتنفيذ السياسات على الصعيدين الدولي والوطني في ما يتعلق بالعمليات الإنمائية؛

تحديد العقبات، بما فيها عدم توفر الإحصاءات في هذا الصدد والافتقار إلى المعلومات وإلى الدعم التقني في العمليات الإنمائية؛

تسليط الضوء على العوائق التي تحول باستمرار دون مشاركة الشعوب الأصلية بشكل فعّال في العمليات الإنمائية؛

تحليل دور دوائر المانحين والقطاع الخاص في تعزيز أو إضعاف مشاركة الشعوب الأصلية في العمليات الإنمائية.

العروض

السيدة جيلانا بورسانغر (خبيرة من المنطقة القطبية)

السيدة جانيت س. أرمسترونغ (خبيرة من أمريكا الشمالية)

الساعة ١٥/٠٠-١٨/٠٠ **الموضوع ٤: حقوق الإنسان ومسؤولية الشركات في برامج ومشاريع التنمية**

تسليط الضوء على تدابير إدماج حقوق الإنسان في برامج الشركات ومشاريعها؛

تسليط الضوء على تدابير تعزيز مسؤولية الشركات في برامج ومشاريع التنمية، وكيف يمكن لهذه البرامج والمشاريع أن تفيد مفهوم التنمية في ظل الثقافة والهوية لدى الشعوب الأصلية؛

تسليط الضوء على التدابير التي تتخذها الدول لتوفير آليات للتعويض العادل والمنصف عن الآثار البيئية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الروحية السلبية التي تتركها المشاريع والبرامج الإنمائية على أراضي الشعوب الأصلية وأقاليمها ومواردها.

العروض

السيدة ميرنا كاننغهام (خبيرة من أمريكا الوسطى والجنوبية والبحر الكاريبي)

السيدة راشيل دافيز، الممثل الخاص للأمين العام المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات قطاع الأعمال

الخميس ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠

الساعة ١٠/٠٠-١٣/٠٠	البند ٧	وضع استراتيجيات لتحديد الفجوات والتحديات والسبيل الممكن اتباعه للمضي قدما
الساعة ١٥/٠٠-١٨/٠٠	البند ٨	اعتماد الاستنتاجات والتوصيات

المرفق الثاني

قائمة المشاركين

الخبراء المدعوون

كانيينكا سينا (أفريقيا)، وجيلانا بورسانغر (المنطقة القطبية)، وميرنا كاننغهام (أمريكا الوسطى والجنوبية والبحر الكاريبي)، وأنا نايكانشينا (أوروبا الشرقية والاتحاد الروسي وآسيا الوسطى ومنطقة جنوب جبال القوقاز)، وجون بامبا (آسيا)، و جانيت س. أرمسترونغ (أمريكا الشمالية).

أعضاء المنتدى الدائم

فيكتوريا تاولي – كوربوز، وكارلوس ماماني، وتونيا غونيلا فريشنر، وبافل سوليماندزيغا.

آلية الخبراء المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية

جان لاسيمبانغ

الدول

الاتحاد الروسي

إسبانيا

إكوادور

ألمانيا

باكستان

البرازيل

بلجيكا

دولة بوليفيا المتعددة القوميات

توفالو

شيلي

غواتيمالا

فرنسا

فنلندا

الكرسي الرسولي

كندا

الولايات المتحدة الأمريكية

اليونان

وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة

كيانات الأمم المتحدة

منظمة الأغذية والزراعة

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

الممثل الخاص المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات قطاع الأعمال

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

صندوق الأمم المتحدة للسكان

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

البنك الدولي

منظمات الشعوب الأصلية والمنظمات غير الحكومية

أمة الكايوغا (الهنود الحمر)

مركز الإينوكين

غالدو

اتحاد الأمم الهندية في ساسكاتشوان

فوندو إنديغنا

لجنة التنسيق لشعوب أفريقيا الأصلية

الرابطة العالمية للشعوب الأصلية

معهد دایاکولوغي

مجموعة العمل الدولية المعنية بشؤون الشعوب الأصلية

قبيلة ميكوسوكي الهندية في فلوريدا

أمة الموهوك

المركز الهولندي للشعوب الأصلية

رابطة الشعوب الأصلية في مناطق سيبيريا وأقصى شمال وأقصى شرق الاتحاد الروسي

جامعة ريبرسون

كلية جامعة سامي

جامعة ستوني بروك

مؤسسة الرابطة القبلية

أمة التوناواندا سينيكا

ياشاي واسي